مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/7/12

الشباب والحكم الرشيد في العراق

من التمثيل الشكلي إلى الفاعلية المؤسسية

حيدر جليل خلف

● مقال رأي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

الشباب والحكم الرشيد في العراق: من التمثيل الشكلي إلى الفاعلية المؤسسية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاجتماعية/ الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / الحوكمة والدستور والقانون

حيدر جليل خلف/ باحث في شؤون الشباب

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

يُمثّل تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ العراق، فمع رئيس وزراء يُجسِّد تطلّعات جيل الشباب، وتعيين عدد من الشخصيات الشابة والفاعلة في الحكومة، يبرز بوضوح تحوّلٌ جيليٌّ في الحكم، إلا أن التحدي يكمن في ترجمة هذا الواقع الديموغرافي إلى فعالية مؤسسية.

ويُعدّ دور «مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون الشباب» عنصراً أساسياً في هذه المعادلة. ولتجاوز النموذج التقليدي، الذي غالباً ما يكون غير فعّال، للمستشار الشرفي التقليدي، يُفضَّل أن يقوم المعنيون باختيار أو تعيين هذا المستشار في مكتب رئيس مجلس الوزراء بمنح الفرصة لشاب متخصص في قضايا وشؤون الشباب من واقع الجيل الجديد، ومن بين الفاعلين في قطاع الشباب، على أن يمتلك الخبرة اللازمة للتعامل مع الشباب وقضاياهم المتشابكة، إلى جانب امتلاكه الفهم والإدراك للتعقيدات البيروقراطية والاجتماعية في العراق الحديث، والقدرة على التعامل معها بمرونة وإنجاز.

«التقارب المعرفي» والسياق العراقي الجديد

غالباً ما تعاني عملية صنع السياسات الحالية في العراق من فجوة في التقارب المعرفي، حيث تُتخذ القرارات الاستراتيجية بمعزل عن الواقع اليومي للفئة السكانية التي تُشكّل أكثر من (60%) من الشعب العراقي. ورغم أن وجود وزراء شباب يُعدّ بدايةً جديرةً بالثناء، إلا أن الحكم لا يقتصر على عمر القائد فحسب، بل يتعلق أيضاً بـ

«المنظور السياسي» الذي تُصفّى من خلاله القرارات. ويمكن لمستشار متخصص في شؤون الشباب، من الفئة السكانية نفسها التي يُمثّلها، أن يُشكّل ركيزةً أساسيةً في مكتب رئيس مجلس الوزراء للعمل على ملفات الشباب وشؤونهم. ولن يقتصر دور هذا المستشار على تقديم تقارير عن قضايا الشباب، بل سيُفسِّرها من منظور واقع جيل نشأ في بيئة رقمية متطورة، وفي ظل البطالة الهيكلية، والمتطلبات الاجتماعية والسياسية المتغيرة، لجيل ترعرع في عالم مترابط ومنفتح يواجه تحديات متسارعة ومتنوعة.

فصل الشباب عن الرياضة: ضرورة للحوكمة المتخصصة

يُعدّ الفصل بين مفهوم الشباب ومفهوم الرياضة إصلاحاً هيكلياً مهماً في تنظيم عمل مكتب رئيس مجلس الوزراء، ولا سيما فيما يتعلق بدور مستشارية شؤون الشباب. ففي السياق العراقي، كرّس الإرث المؤسسي لوزارة الشباب والرياضة، بوصفها الجهة المعنية بالملفين معاً، تصوراً مفاده أن قضايا الشباب والرياضة تمثل مجالاً واحداً لا يقبل الفصل، وهو ما انعكس على نمط متكرر في اختيار مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون الشباب من الشخصيات المنتمية إلى القطاع الرياضي حصراً.

ومع أن الرياضة تُعدّ ركناً أساسياً من أركان الحيوية المجتمعية، ويشكّل الشباب الفئة الأكثر حضوراً ومشاركةً فيها، فإنها لا تمثل سوى بُعدٍ واحدٍ من التجربة الشبابية. فالشباب مفهوم أشمل، يتصل بقضايا

التنمية البشرية، والتعليم، وسوق العمل، وريادة الأعمال، والمشاركة السياسية، والابتكار، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم، فإن الخلط بين البعدين يؤدي في كثير من الأحيان إلى انصراف دور المستشار نحو الملفات الرياضية، على حساب التحديات البنيوية التي تواجه الشباب العراقي، مثل الاندماج في سوق العمل، وريادة الأعمال الرقمية، والإصلاح التعليمي، وتعزيز المشاركة في صنع السياسات العامة، وهي قضايا تستوجب رؤية مؤسسية متخصصة تتجاوز الإطار الرياضي التقليدي.

ينبغي هنا الالتفات إلى أن الحوكمة الرشيدة الحقيقية تتطلب التعامل مع شؤون الشباب بوصفها سياسةً وطنيةً شاملةً تتجاوز النشاط البدني. كما أن وجود مستشار متخصص في شؤون الشباب، مستقل عن المستشار الرياضي، من شأنه أن يضمن إعطاء مكتب رئيس مجلس الوزراء الأولوية للتنمية الشاملة لشباب العراق، بدلاً من التركيز فقط على الإنجازات الاحتفالية في المجال الرياضي، التي ينبغي، بلا شك، أن تكون محل اهتمام مستمر ومدعومة بقوة.

المعايير العالمية: من «شؤون الشباب» إلى «مورد وطني"

تُثبت التجارب العالمية أن دمج الشباب ليس مجرد ضرورة اجتماعية، بل هو ميزة استراتيجية. ففي دول مثل الإمارات العربية المتحدة، لم تنشأ وزارة الدولة لشؤون الشباب كهيئة شكلية، بل كمركز سياسات مرن يدمج وجهات نظر الشباب في جميع الوزارات. وبالمثل، في

النماذج الإسكندنافية، كالدنمارك والنرويج، تُدمج الهيئات الاستشارية الشبابية مباشرةً في العملية التشريعية الوطنية، بما يضمن استدامة السياسات طويلة الأجل، مثل سياسات التغير المناخي والبنية التحتية الرقمية، من قِبل الأجيال القادمة.

وفي هذه الأنظمة، يُعامل الشباب وقادتهم بوصفهم أصحاب مصلحة في الأمن القومي والتنمية الاقتصادية. ومن خلال دراسة هذه النماذج العالمية، يتضح أن العراق قادر على تجاوز النظرة إلى الشباب بوصفهم فئةً ضعيفةً يجب إدارتها، والاستفادة منهم، بدلاً من ذلك، بوصفهم مورداً استراتيجياً للتقدم الوطني.

توحيد الجهود المؤسسية: دور المستشار

إن تشتت سياسات الشباب يُعدّ أحد أكثر التحديات تعقيداً في العراق. فمع وجود وزارة الشباب والرياضة، والمجلس الأعلى للشباب (وهو تشكيل مرتبط بالفعل بمكتب رئيس مجلس الوزراء)، ومجتمع مدني نشط، يبرز خطر تداخل الاختصاصات، أو على العكس، انعزال السياسات. ولذا، ينبغي أن يكون دور مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون الشباب بمثابة «مهندس سياسات» و «ميسّر للتنسيق»، لا دوراً هامشياً، ولا منصباً يقع ضمن إسقاطات المحاصصة الحزبية، لأن ذلك سيجعله منصباً شكلياً فحسب، من دون جدوى حقيقية.

وبدلاً من تكرار عمل الوزارات القائمة، يجب على هذا المستشار القيام بما يلي، في أقل تقدير:

1. تنسيق الهيكل المؤسسي: وذلك من خلال العمل على ضمان توافق المجلس الأعلى للشباب ووزارة الشباب والرياضة مع رؤية رئيس مجلس الوزراء.

2. العمل بوصفه جسراً للتواصل مع المجتمع المدني: ويتمثل ذلك في إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة المنتظمة مع المنظمات التي يقودها الشباب، لضمان أن تظل سياسة الحكومة قائمة على الواقع، لا مجرد نظرية بيروقراطية، إلى جانب مواكبة جهود قطاع المجتمع المدني العامل في مجال التنمية، ولا سيما المنظمات المحلية المتخصصة في شؤون الشباب، وهي عديدة ومنتشرة في عموم محافظات العراق.

3. تصميم السياسات القائمة على البيانات: ويتمثل ذلك في الاستفادة من رؤى وزارة التخطيط والمعايير الدولية لتحويل سياسات الشباب من الدعم المؤقت إلى تنمية رأس المال البشري المستدامة، مثل ريادة الأعمال، والبرمجة، والتدريب المهني.

أسطورة «المستشار الاحتفالي»: نحو إعادة تعريف الدور من الهامشي إلى المحوري

إن النظرة الاختزالية المتعارف عليها لمستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون الشباب، واعتباره دوراً احتفالياً أو رمزياً بحتاً، تُعدّ من التحديات المستمرة التي تؤرق المشتغلين في شؤون الشباب، الذين واكبوا المشهد السياسي العراقي منذ عام 2005. فكثيراً ما يُهمَّش هذا

المنصب في أجندة الحكومة، ويُقتصر دوره، في الغالب، على كونه آليةً للعلاقات العامة أو واجهةً للشمولية أمام فئة ديموغرافية تُشكّل غالبية الشعب العراقي.

هذا التصور البالي، الذي يعتبره الكثيرون في النخبة السياسية منصباً هامشياً، هو خطأ فادح. فيجب ألا يكون مستشار شؤون الشباب مجرد مراقب لسياسات الحكومة، بل مهندساً لها، ففي بلد يُمثّل الشباب فيه الشريحة الأكبر من المواطنين، ينبغي أن يكون دور المستشار محورياً وديناميكياً، ومرتبطاً بالسلطة التنفيذية ارتباطاً مباشراً.

وإذا استطاعت الحكومة العراقية تحويل هذا الدور من مجرد رمز تزييني إلى مهندس سياسات فاعل ومؤثر ومشارك ومنتج، فإنها تستطيع سدَّ الفجوة الخطيرة بين المؤسسة السياسية والشباب، التي تعاني، في الأغلب، من ضعف الثقة المتبادلة. ولهذا، يستوجب منح المستشار الفعّال صلاحية التأثير في الاستراتيجيات المشتركة بين الوزارات، وتيسير حوار حقيقي بين الشباب ومجلس الوزراء، وضمان عدم الاكتفاء بأخذ وجهات نظر الشباب بعين الاعتبار، بل دمجها في صميم عملية صنع القرار الوطني. وأي تفويض أقل من تفويض تنفيذي يُركّز على النتائج سيجعل هذا المنصب فرصةً ضائعةً لبناء دولة مؤسساتية تستثمر طاقات الشباب وحيويتهم ومشاركتهم في عملية البناء والتنمية.

فرصة رئيس مجلس الوزراء: الرهان على الخبرة الشابة

يقف السيد رئيس مجلس الوزراء أمام مفترق طرق فريد، فبتعيينه مستشاراً شاباً من «جيل التغيير»، لا يكتفي بتنفيذ مهمة إدارية روتينية، بل يُشير إلى تحول جذري في أسلوب إدارة العراق. وسيبرهن هذا التعيين أن إدارته تُقدّر الخبرة الفنية على المحسوبية السياسية، ويُظهر جدية الحكومة في ترسيخ مشاركة الشباب، وتحويلها من مجرد شعار إلى ركن أساسي في ولايته، التي ينتظر المواطنون العراقيون منها الكثير لإحداث التغيير وتحسين جوانب مختلفة من حياتهم، سواء كانت سياسية، أم اجتماعية، أم تنموية، أم أمنية.

الخلاصة: استثمار استراتيجي في المستقبل

يُعدّ تعيين مستشار لشؤون الشباب، يتمتع بالخبرة والمعرفة، خطوةً أساسيةً لترسيخ نجاح الحكومة الحالية. فهي خطوة استراتيجية لضمان عدم تبديد الطاقة الشبابية التي تتدفق حالياً إلى الساحة السياسية العراقية، بل توجيهها نحو حوكمة مستدامة. وهذه دعوة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء للنظر إلى هذا المنصب لا بوصفه بادرةً رمزيةً، بل أداةً حاسمةً في بناء الدولة. ومن خلال سدِّ الفجوة بين القيادة وتطلعات الشباب، يستطيع العراق تحويل عائده الديموغرافي إلى محفز للاستقرار طويل الأمد والازدهار الوطني.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org